



Distr.: General  
15 July 2015  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### مؤتمر الأطراف

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة الثانية عشرة

أنقرة، تركيا، ١٣-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

البند ٣(ب) من جدول الأعمال المؤقت

برنامج عمل لجنة العلم والتكنولوجيا لفترة السنتين المقبلة

الخيارات المتاحة لتحسين مساهمات لجنة العلم والتكنولوجيا في عملية

صنع القرار بسبل منها التآزر مع المؤتمرات العلمية الأخرى ذات الصلة

تحسين كفاءة لجنة العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك الآثار الناشئة عن

المؤتمرات السابقة والتوصيات والتوصيات المتعلقة بوضع ترتيبات

مؤسسية في المستقبل

مذكرة مقدمة من الأمانة

موجز

اتخذت الأطراف، في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف، خطوات لتعزيز القاعدة العلمية التي تقوم عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقرر مؤتمر الأطراف، بموجب المقررين ١٣/م-أ-٨ و ٢١/م-أ-١١، أن تنظم لجنة العلم والتكنولوجيا كل دورة مقبلة تعقدها بين الدورات في شكل يغلب عليه طابع المؤتمر العلمي والتقني. وقد عُقدت حتى الآن ثلاثة مؤتمرات علمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (في الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥).

وطلب مؤتمر الأطراف، في مقرره ٢١/م-أ-١١، من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، التابعة له إجراء تقييم لمدى فعالية نتائج المؤتمرات العلمية الثلاثة لاتفاقية مكافحة التصحر في دعم عملية صنع القرار في إطار الاتفاقية.



وتتضمن هذه الوثيقة ما يلي: (أ) ملخص لعمليات تقييم المؤتمرات العلمية الثلاثة للاتفاقية، كما أجرتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات ووردت بالتفصيل في الوثيقة ICCD/COP(12)/CST/INF.2؛ و(ب) مقترحات ملموسة لوضع ترتيبات مؤسسية في المستقبل استجابةً لنتائج عمليات التقييم هذه. وستتيح الترتيبات المؤسسية المقترحة إسداء المشورة العلمية، بمرونة وفعالية من حيث التكاليف، لعمليات صنع القرار المتعلقة باتفاقية مكافحة التصحر وذلك بسببها فصل الاجتماعات العلمية عن الدورات الرسمية للجنة العلم والتكنولوجيا.

## المحتويات

## الفقرات الصفحة

٤	٣-١	..... الخلفية	أولاً-
٤	٧-٤	..... الأساليب	ثانياً-
		ملخص الاستنتاجات العلمية الرئيسية بشأن آثار المؤتمرات العلمية السابقة المتعلقة	ثالثاً-
٦	١٤-٨	..... باتفاقية مكافحة التصحر والهياكل المنظمة لهذه المؤتمرات	رابعاً-
		الترتيبات المؤسسية المقترحة للاجتماعات العلمية المقبلة ذات الصلة باتفاقية الأمم	
١٠	١٨-١٥	..... المتحدة لمكافحة التصحر	
١٧	٢٠-١٩	..... الاستنتاجات والمقترحات	خامساً-
			المرفق
		النموذج المقترح لتقديم المشورة العلمية إلى عملية صنع القرار في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة	الأول-
١٩		..... التصحر	

## أولاً - الخلفية

١ - اتخذت الأطراف، في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف، خطوات لتعزيز القاعدة العلمية التي تقوم عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقرر مؤتمر الأطراف، عملاً بالأحكام الواردة في المقرر ١٣/م-أ٨، الفقرة ١(أ)، والمقرر ٢١/م-أ١١، الفقرتان ١٩ و ٢٠، أن ينظم مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا كل دورة مقبلة تعقدها اللجنة بين الدورات في شكل يغلب عليه طابع المؤتمر العلمي والتقني، وذلك بالتشاور مع المؤسسة الرائدة (الاتحاد الرائد) المؤهلة (المؤهل) في الموضوع ذي الصلة الذي ينتقيه مؤتمر الأطراف. ومنذ ذلك الحين، عُقدت ثلاثة مؤتمرات علمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (في الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥).

٢ - وطلب مؤتمر الأطراف، في مقرره ٢١/م-أ١١، الفقرة ٢٥، من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات<sup>(١)</sup>، التابعة له، أن تجري تقييماً لمدى فعالية نتائج المؤتمرات العلمية الأول والثاني والثالث للاتفاقية في دعم عملية صنع القرار في إطار الاتفاقية، وأن تقدم إليه تقريراً في دورته الثالثة عشرة. وقد اضطلعت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بهذه المهمة في إطار برنامج عملها لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ ووضعت مقترحات لتحسين كفاءة لجنة العلم والتكنولوجيا. وفي خلفية الطلب الموجه إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، المنشأة حديثاً، يكمن قلق الأطراف مما إذا كانت الفوائد المستمدة من المؤتمرات العلمية للاتفاقية، تبرز الموارد المستثمرة فيها.

٣ - وتتضمن هذه الوثيقة ملخصاً لعمليات تقييم المؤتمرات العلمية الأول والثاني والثالث للاتفاقية، كما أجرتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والواردة بالتفصيل في الوثيقة ICCD/COP(12)/CST/INF.2، وتقدم مقترحات ملموسة لوضع ترتيبات مؤسسية في المستقبل استجابةً لنتائج عمليات التقييم هذه.

## ثانياً - الأساليب

٤ - تتمثل المحاور الرئيسية التي تناولتها المؤتمرات العلمية الثلاثة في ما يلي:

(أ) المؤتمر العلمي الأول للاتفاقية: "رصد وتقييم التصحر وتردي الأراضي على المستويين البيوفيزيائي والاجتماعي - الاقتصادي من أجل دعم عملية اتخاذ القرارات في مجال إدارة الأراضي والمياه" (المقرر ١٨/م-أ٨): وقد عُقد في الفترة من ٢٢ حتى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في بوينس آيرس بالأرجنتين؛

(١) تضم هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الأعضاء التاليين: (أ) أعضاء مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا؛ (ب) خمسة علماء تُعيّن كل واحد منهم منطقة من المناطق المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي؛ (ج) عشرة علماء يختارهم مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا من خلال دعوة مفتوحة تراعي التوازن الإقليمي والتوازن بين التخصصات؛ (د) ثلاثة مراقبين موزعين كما يلي: واحد من إحدى منظمات المجتمع المدني، وواحد من منظمة دولية، وواحد من منظمة معنية من منظمات الأمم المتحدة (المقرر ٢٣/م-أ١١، الفقرة ٤).

(ب) المؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية: "التقييم الاقتصادي للتصحر، والإدارة المستدامة للأراضي، ومدى قدرة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة على التكيف" (المقرر ١٦ م/٩-٩): وقد عُقد في الفترة من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في بون بألمانيا؛

(ج) المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية: "مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: مساهمة العلم والتكنولوجيا والمعارف والممارسات التقليدية" (المقرر ١٨ م/١٠-١٠): وقد عُقد في الفترة من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ في كانكون بالمكسيك.

٥- أما الفرضيات التي يقوم على أساسها عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في تقييم آثار المؤتمرات العلمية للاتفاقية فمفادها أن التوصيات (النتائج) المنبثقة عن المؤتمرات يمكن أن تكون لها فوائد مباشرة وغير مباشرة من خلال اتباع مسارات مباشرة و/أو غير مباشرة. وتشمل الفوائد المحتملة المباشرة وغير المباشرة ما يلي:

(أ) تستطيع المؤتمرات العلمية للاتفاقية أن تساهم مباشرة في القرارات التي يتخذها مؤتمر الأطراف في أعقاب المؤتمر العلمي؛

(ب) يمكن أن تفضي التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات العلمية، التي تلقى "تشجيعاً" أو التي "يأخذ علماء بها" مؤتمر الأطراف، إلى توجيه طلب ملموس إلى مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا أو اللجنة نفسها أو الأمانة للتمعن في استعراضها. ويمكن أن تساهم هذه العملية مساهمة غير مباشرة في تلبية احتياجات صانعي القرار وذلك، في غالب الأحيان، بإدخال تعديلات على الصيغة والشكل الأصليين للتوصية؛

(ج) يمكن أيضاً أن تُتابع التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات العلمية متابعة نشطة في الأوساط العلمية أو أوساط سائر أصحاب المصلحة، حيث تجري بلورتها. وفي مرحلة لاحقة، قد تدخل التوصيات مجدداً في عملية صنع القرار المتصلة بالاتفاقية وذلك مثلاً عن طريق المبادرات المستندة إلى المعرفة العلمية والمعنية بقضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف.

٦- وقد جرى في سياق عملية تقييم تأثيرات التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات العلمية الداعمة لعملية صنع القرار المتعلقة بالاتفاقية النظر في ما يلي:

(أ) تأثير التوصيات المنبثقة عن المؤتمرين العلميين الأول والثاني للاتفاقية (بما أن المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية عُقد في آذار/مارس ٢٠١٥، فقد كان من السابق لأوانه تقييم تأثير استنتاجاته في عملية صنع القرار الجارية في إطار الاتفاقية)؛

(ب) تصوّرات مختلف أصحاب المصلحة فيما يخص النتائج المتوخاة من المؤتمرات العلمية للاتفاقية؛

(ج) كفاءة الهياكل المنظمة للمؤتمرات العلمية الأول والثاني والثالث للاتفاقية.

٧- ومن أجل تقييم آثار المؤتمرات العلميين الأولين للاتفاقية، جرى تحليل التوصيات الإحدى عشرة المنبثقة عن المؤتمر العلمي الأول للاتفاقية والتوصيات الست والعشرين المنبثقة عن المؤتمر العلمي الثاني، مقارنةً بالقرارات المتخذة خلال دورات مؤتمر الأطراف ٩ و ١٠ و ١١ وبالأنشطة التي أعقبتها في الفترات الفاصلة بين الدورات. ومن أجل تقييم كفاءة الهياكل المنظمة للمؤتمرات العلميين الأول والثاني للاتفاقية، أجريت تحليلات مشابحة خضعت لها وثائق الاتفاقية ذات الصلة وعمليات الاستعراض الخارجية التي طلبها مؤتمر الأطراف منذ عام ٢٠٠٩. وأجرت أمانة الاتفاقية، بالتشاور مع المجموعات الإقليمية، تقييماً لتنظيم المؤتمر العلمي الأول للاتفاقية<sup>(٢)</sup>. وأجرى مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا تقييماً مشابهاً لتنظيم المؤتمر العلمي الثاني للاتفاقية<sup>(٣)</sup>. وخضعت الهياكل التي نظمت المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية للتحليل في مكان انعقاد المؤتمر ومن قبل ٢٢ عضواً من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات حضروا المؤتمر الذي عُقد في كانكون في آذار/مارس ٢٠١٥. كما أجرت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات استقصاءات ومقابلات للتعرف على تصورات أصحاب المصلحة الرئيسيين في الأوساط العلمية الأوسع، فضلاً عن المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين الملتمين بالعمليات المتصلة بالاتفاقية أو المرتبطين بها، أو المنخرطين في الأنشطة التنفيذية (بما في ذلك الجوانب التنظيمية) المتعلقة بالمؤتمر العلمي الأول و/أو الثاني و/أو الثالث.

### ثالثاً- ملخص الاستنتاجات العلمية الرئيسية بشأن آثار المؤتمرات العلمية السابقة المتعلقة باتفاقية مكافحة التصحر والهياكل المنظمة لهذه المؤتمرات

٨- وُثِّق بالتفصيل في الوثيقة ICCD/COP(12)/CST/INF.2 مسار كل من التوصيات الإحدى عشرة المنبثقة عن المؤتمر العلمي الأول لاتفاقية مكافحة التصحر والتوصيات الست والعشرين المنبثقة عن المؤتمر العالمي الثاني للاتفاقية، والوضع الحالي للآثار الناجمة عن كلٍّ من هذه التوصيات. ويبيّن هذا التقييم المفصل أن التوصيات المنبثقة عن كل من المؤتمر العلمي الأول والمؤتمر العلمي الثاني كان لها أثر، وإن بدرجة أقل للثاني، على القرارات التي اتخذها مؤتمر الأطراف عام ٢٠٠٩ في مجال السياسات، وعلى الأنشطة المتعلقة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف التي نُقِّدَت في مجال البحث، والتنفيذ، ووضع السياسات خارج عملية صنع القرار الجارية في إطار الاتفاقية. وباختصار، تشمل هذه الآثار ما يلي:

- (أ) الاعتماد المباشر للتوصيات في القرارات المتصلة بالسياسات؛
- (ب) القيام بصورة غير مباشرة و/أو تدريجية باعتماد التوصية التي تساهم في صنع القرارات المتصلة بالسياسات؛
- (ج) تقديم توصيات لاستهلال أو دعم الأنشطة (كأداة للدعوة مثلاً) فيما يخص قضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف في إطار الاتفاقية، أو في إطار أوساط أصحاب المصلحة من العلماء وغيرهم؛

(٢) ICCD/CST(S-2)/2

(٣) ICCD/COP(11)/CST/4

(د) اتخاذ قرارات تتصل بالسياسات وتستند إلى المعرفة بالمواضيع والقضايا المؤسسية، المكتسبة خلال المؤتمر السابق والتي تؤثر على المؤتمرات اللاحقة؛

(هـ) تقديم توصيات تنفيذ الأنشطة المستندة إلى المعرفة العلمية والتي تجرى خارج إطار اتفاقية مكافحة التصحر. ويبرز هذا صورة الاتفاقية بوصفها وثيقة مرجعية في قضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف.

٩- وعلى الرغم من التأثيرات الواضحة للتوصيات المنبثقة عن المؤتمرين العلميين الأول والثاني للاتفاقية على عملية صنع القرار في إطار الاتفاقية، من الواضح أنه جرت مواجهة العديد من التحديات بما في ذلك التصورات المتعددة لمختلف أصحاب المصلحة فيما يخص النتائج المتوخاة من المؤتمرات العلمية للاتفاقية (انظر الفقرة ١٠) ومظاهر القصور الملاحظة في تنظيم المؤتمرات العلمية الأول والثاني والثالث للاتفاقية (انظر الفقرة ١٢). وكشف هذا التقييم أن هذه التحديات قللت بشكل ملحوظ الفوائد المستخلصة من المؤتمرات العلمية للاتفاقية حيث أثرت في نوعية التوصيات وفي إتاحتها في حينها.

١٠- وتعتبر المعارف العلمية المتعلقة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف ضرورية للتقدم في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ويُتوقع أن تقدم لجنة العلم والتكنولوجيا إلى مؤتمر الأطراف "المعلومات والمشورة بشأن المسائل العلمية والتكنولوجية المتعلقة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف" (المادة ٢٤، الفقرة ١، من الاتفاقية). غير أن لجنة العلم والتكنولوجيا تحصل على الإسهامات العلمية المطلوبة من المؤتمرات العلمية للاتفاقية سواء بصورة رسمية (مقرر وارد في الاتفاقية يقضي بتنظيم كل مؤتمر حول موضوع معين) أو بصورة غير رسمية (تأثر مسار العلوم الحالي إلى حد ما بالمواضيع التي يجري اختيارها لهذه المؤتمرات المتصلة بالسياسات)، وقد ساهمت نتائج هذه المؤتمرات في القرارات المتعلقة بالسياسات (انظر الوثيقة ICCD/COP(12)/CST/INF.2). ورُبطت هذه المؤتمرات بالاجتماعات السياسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهي تتأثر بدورها بجداول عمل هذه الاجتماعات. واستناداً إلى الإطار التنظيمي الأول والثاني والثالث، لاحظ أعضاء هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات للمؤتمرات العلمية وجود تباين بين احتياجات وتوقعات العلماء وصانعي القرارات السياسية الذين حضروا هذه المؤتمرات ما أدى إلى سوء تفاهم بشأن التوقعات وحدّ من فعالية المؤتمرات في تقديم الإسهامات العلمية ذات الصلة بالاتفاقية. وتشمل أوجه التباين هذا الجوانب التالية:

(أ) نُظمت المؤتمرات بطريقة تشمل أيضاً عناصر من العمليات السياسية (مثل صياغة التوصيات من أجل لجنة العلم والتكنولوجيا). وتأثر المؤتمران العلميان الأول والثاني، بوجه خاص، تأثيراً قوياً بالعمليات والإجراءات السياسية (بما في ذلك مفاوضات ودورات لجنة العلم والتكنولوجيا). ويجعل العديد من العلماء هذه العمليات السياسية وسياقها وبيروتوكولات التفاوض. ويقىد هذا قدرتهم على فهم الإجراءات وعلى تقديم المساهمة الفعالة؛ ولا يُستفاد بالتالي من مهاراتهم العلمية على الوجه الأمثل. ونتيجة لذلك، لا توليهم الاجتماعات السياسية أهمية تُذكر وقد لا يجدون ما يحفزهم على حضور المؤتمرات المقبلة. ولم يكن الكثير من العلماء أيضاً على دراية بالشكل الذي يجب أن تقدم به العلوم لتكون ذات فائدة للسياسات. وقد أفضى

ذلك إلى صياغة توصيات أعدّها علماء بصورة غير مناسبة ولربما شكّل ذلك عقبة لم تسمح بتوليد أثر أكبر على عملية صنع القرار في إطار الاتفاقية. وكانت الأسئلة والتعليقات التي أثارها صانعو القرارات مطروحة بدوافع سياسية إلى حدّ كبير (التركيز على قضايا من قبيل المسائل الاقتصادية والقانونية والإجرائية مثلاً)؛ ونادراً ما كانت هذه التدخلات تثري المناقشات العلمية، مما حدّ من إمكانية توليف النتائج العلمية. ومع أن أعضاء الأوساط العلمية تفهّموا ضرورة وضع ملخصات مقتضبة ترمي إلى توليف النتائج بطريقة يمكن أن تتيح التوصل إلى اتخاذ قرارات متصلة بالسياسات، فقد أعربوا عن شعورهم بالقلق إزاء إسقاط بعض التفاصيل عند القيام بذلك، وبالإحباط عندما كانت المفاوضات الدائرة حول نص تقود إلى إضعاف أو حجب الغرض من إحدى التوصيات العلمية سعياً إلى التوصل إلى اتفاق بين الأطراف؛

(ب) لم يكن صانعو القرارات السياسية، الذين كانوا يحضرون مؤتمراً علمياً للاتفاقية، يدركون تمام الإدراك الاحتياجات التنظيمية التي ينبغي أن يلبّيها العلماء لمناقشة وتحليل النتائج العلمية ذات الصلة بمعالجة قضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف على أكمل وجه. وسواء أكان الأمر يتعلق بتصميم الاجتماعات أو سيرها العملي، لم يع صانعو القرارات تماماً أهمية إفراح المجال للنقاش بعد المداخلات بغية السماح للعلماء بأن يتمعنوا في فهم نتائج البحوث التي أجراها كل منهم وأن يستشفوا بالتالي معاً ملامح التعلم الأساسي اللازم لإرساء قاعدة علمية تستند إليها التوصيات الصادرة في مجال السياسات. وانتقد صانعو القرارات الوقت المكرّس للنقاشات الأكاديمية التي لا تمت للسياسات بصلة ولا تتوخى أي هدف في رأيهم. وشعر صانعو القرارات أن الأنشطة العلمية قد لا تسمح بتوفير معلومات عمليّة ضمن الإطار الزمني المطلوب مراعاته لوضع السياسات وفي شكل ذي صلة بالسياسات. وتأكّدت نظرة صانعي القرارات هذه بعد أن أدلى علماء ببيانات تنفيذ بأنه "يجب إجراء مزيد من البحوث" رداً على بعض الأسئلة التي طرحها صانعو القرارات. وكان صانعو القرارات يجهلون إلى حد كبير أن توجيه دعوة مفتوحة لتلقي المساهمات الطوعية، وهي الطريقة المتبعة عادة لإعداد برنامج المؤتمرات العلمية (عوضاً عن التقييد ببحوث يُتعاقد على إجرائها لغاية محددة)، قد لا تكون الطريقة الأفضل أو الأدق لمعرفة أهم التطورات العلمية والقضايا الناشئة والآثار السياسية.

١١ - وانطلاقاً من هذه التباينات المحددة بين الاحتياجات والعمليات القائمة في الأوساط العلمية وأوساط واضعي السياسات، تخلص هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات إلى أنه من الأنجع فصل العمليات التي تفضي إلى نتائج علمية ذات صلة بقضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف عن تلك التي تضع السياسات بالاستناد إلى هذه النتائج، مع الاحتفاظ بمسارات واضحة ومتينة تتيح تفاعل العلوم مع السياسات.

١٢ - ومع أن بعض الدروس المستفادة بشأن الهياكل التي نظّمت المؤتمرات العلمية للاتفاقية قد استُخلصت من مؤتمر سابق (مؤتمرات سابقة)، لا تزال هناك صعوبات هيكلية أساسية. وتشمل الصعوبات الهيكلية الرئيسية التي حدّتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الجوانب التالية:

(أ) خضع موضوع وعنوان كل مؤتمر من المؤتمرات العلمية للاتفاقية لعملية تفاوض حرّكتها دوافع سياسية، بحيث لم يوفّر إرشاداً مركزاً يمكن أن تستجيب له الأوساط العلمية. وقد يؤثر ذلك على اهتمام العلماء بحضور المؤتمر وبالتالي على نوعية ونطاق العلوم المقدّمة؛



- (ب) لا ترسي المؤتمرات العلمية للاتفاقية أسساً كافية لاستيعاب جميع القضايا الناشئة المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بالاتفاقية لتكون مرجعاً في مسائل التصحر/تدهور الأراضي والجفاف؛
- (ج) لا تستفيد المؤتمرات العلمية للاتفاقية استفادة كاملة من العمليات الوطنية والإقليمية التي يمكن أن تمهد لعقد مؤتمر علمي دولي؛
- (د) على الرغم من التحسن الملحوظ في المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية (الذي استند إلى الدروس المستخلصة والتوصيات المنبثقة عن التقييم المستقل الذي أجرته الأمانة بناءً على طلب مؤتمر الأطراف)، كان هناك في بعض الحالات غموض في توزيع المسؤوليات بين المؤسسة العلمية الرائدة (الاتحاد الرائد) التي اختيرت (الذي اختير) لتنظيم المؤتمر العلمي وأمانة الاتفاقية، مما أدى إلى حالات سوء تفاهم بين المؤسسات العلمية الرائدة (الاتحادات الرائدة) وأمانة الاتفاقية وإلى ضعف تنسيق الأنشطة بينهما؛
- (هـ) أدى إقبال كاهل المؤسسة العلمية الرائدة (الاتحاد الرائد) التي اختيرت (الذي اختير) للتحضير للمؤتمر العالمي للاتفاقية بقضايا تنظيمية وقضايا تعبئة الموارد المالية إلى تقليص الطاقات والموارد، مما قلل التركيز على الأهداف الرئيسية للمؤتمر نفسه؛
- (و) أدت أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالميزانية طوال مراحل التخطيط للمؤتمرات، والطابع غير المنتظم الذي غلب على توفير المبالغ المالية، إلى حالة من عدم اليقين واقتضت التعديل المنتظم لحالة التنظيم العلمي الجاري للمؤتمرات الذي كانت تتولاه المؤسسة الرائدة (الاتحاد الرائد) (مثل التأجيل و/أو تغيير بعض التحضيرات العلمية أو التخلي عنها). كما أن أوجه عدم اليقين المتعلقة بالميزانية قد تؤثر أيضاً على النتائج في مرحلة ما بعد المؤتمر، من خلال تأجيل تقديم التوصيات المنبثقة عن المؤتمر بالشكل الذي يطلبه (الأشكال التي يطلبها) مؤتمر الأطراف أو تقليل ذلك؛
- (ز) أدى الإبلاغ قبل فترة قصيرة بتغيير وقت ومكان انعقاد المؤتمر العلمي للاتفاقية، الذي يتناول قضايا سياسية/سياسية أكثر مما يتناول شواغل علمية، إلى إعاقة توافر العلماء لحضور المؤتمر؛
- (ح) حُفِّض عدد المشاركين الفعليين الذين قُبلت مساهماتهم العلمية وذلك لأسباب منها، مثلاً، ضيق الوقت المخصص لتوفير التمويل اللازم للرحلات والحصول على موافقات السفر المرتبطة بها؛
- (ط) أدت القيود المفروضة في الجدول الزمني للاجتماعات فيما يتعلق بإتاحة عقد اجتماعات أثناء دورة من دورات مؤتمر الأطراف أو لجنة العلم والتكنولوجيا إلى تقليص الوقت المتاح للمناقشات العلمية؛
- (ي) وُضعت المعايير والإجراءات المتبعة لاختيار خبراء الأفرقة العاملة، تحضيراً للمؤتمر العلمي، بدوافع سياسية في جزء منها، بل في جزء كبير منها؛
- (ك) توقفت نواتج حلقات العمل والاجتماعات التحضيرية، إلى حد كبير، على الإمكانيات الميسرة التي يتمتع بها رئيس حلقة العمل وعلى قدرة المقررين على استخلاص النتائج ذات الصلة بالعلوم والسياسات؛

(ل) لم يكن الوقت كافياً لإعداد الأوراق البيضاء للمؤتمر؛

(م) لم يُتَّح وقت كافٍ لتجميع نتائج وتوصيات المؤتمرات في هيكلية وشكل يتوافقان مع احتياجات عملية صنع القرار الجارية في إطار الاتفاقية.

١٣- وعلى الرغم من أوجه عدم التطابق المذكورة آنفاً بين التصورات المتعلقة بالنتائج المتوخاة من مؤتمر علمي للاتفاقية والقيود التنظيمية للمؤتمرات السابقة، فقد تمخض المؤتمران العلميان الأول والثاني للاتفاقية بالفعل عن نتائج أفادت عملية صنع القرارات في إطار الاتفاقية. وهذا يدل على أن مفهوم اعتماد نهج تنظيم المؤتمرات لردم الفجوة بين العلوم والسياسات مفهوم له قيمته.

١٤- إلا أنه ينبغي إيلاء استعراض الجوانب التنظيمية الهامة المتعلقة بالمؤتمرات العلمية الأول والثاني والثالث للاتفاقية عناية جديّة من أجل دعم قيام عملية صنع القرار المتعلقة بالاتفاقية على المعرفة العلمية. ونتيجة للصعوبات الأساسية التي ورد وصفها في الفقرتين ١٠ و ١٢ أعلاه، تخلص هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات إلى أن المؤتمرات العلمية للاتفاقية ينبغي ألا تشكّل الأساس الوحيد للإسهامات العلمية التي تسترشد بها عملية صنع القرارات في إطار الاتفاقية.

## رابعاً- الترتيبات المؤسسية المقترحة للاجتماعات العلمية المقبلة ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

١٥- تُبيّن عمليات التقييم المفصّلة التي أجرتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات للهيكل التي نظمت المؤتمرات العلمية الأول والثاني والثالث للاتفاقية أنه لا بدّ من وضع ترتيبات مؤسسية فعالة من حيث التكاليف، تكون منفصلة عن الدورات الرسمية التي تعقدها لجنة العلم والتكنولوجيا في إطار الاتفاقية وتتمتع بقاعدة تمويلية أكثر استقراراً، من أجل تحسين الإسهامات العلمية التي تزوّد بها العملية الجارية في إطار الاتفاقية. كما اقترح نموذج الفصل هذا في التقييم المستقل الذي أجري للمؤتمر الثاني للاتفاقية في عام ٢٠١٣<sup>(٤)</sup>. ففصل الاجتماعات العلمية أو أي آلية أخرى تعنى بالخطاب العلمي المتعلق بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف عن اجتماع سياسي رسمي يُعقد في إطار الاتفاقية بشأن هذه القضايا من شأنه أن يدعم وضع التوصيات العلمية والتقنية المدروسة جيداً حول هذه القضايا ويسمح بتفادي التشويش الناجم عن آليات التمويل غير المستقرة وغير ذلك من المسائل التنظيمية وتجنّب الاجتماعات التي تميل نحو تلبية الاحتياجات السياسية. وترى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن نموذج الفصل الذي يستمدّ الدعم من قدرة هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات على ترجمة النتائج العلمية فعلاً إلى توصيات متصلة بالسياسات من شأنه أن يشكّل حافزاً كبيراً للعلماء المستقلين على التسليم فعلاً بالاحتياجات العلمية للاتفاقية وتلبيتها.

(٤) ICCD/COP(11)/CST/4.

١٦- ويعكس اقتراح هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات اعتماداً نموذج الفصل ما يجري في اجتماعات أفرقة التقييم التابعة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وللمنبر الحكومي الدولي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، التي لا ترتبط بالجلسات العامة للفريق والمنبر ولا بالاجتماعات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو اتفاقية التنوع البيولوجي، ولا تشكل بالتالي منصات للمفاوضات المتعلقة باتفاقيات ريو. ويُنتج الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية نواتج تؤثر في عملية صنع القرارات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالنسبة للأول واتفاقية التنوع البيولوجي بالنسبة للثاني وعلى غير ذلك. ولكن خلافاً لهذا الفريق وذلك المنبر، لا تشكل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات آلية حكومية دولية مستقلة عن اتفاقية مكافحة التصحر (انظر تشكيلة أعضاء الهيئة<sup>(٥)</sup>). ويعكس قرار مؤتمر الأطراف إنشاء هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات قلقه من ألا تكون آلية المؤتمرات العلمية كافية لتدعيم الأساس العلمي للاتفاقية. ومن أجل تكملة عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الرامي إلى تحسين تقديم المشورة العلمية في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، تقترح الهيئة اليوم اعتماد نهج الفصل المحدد في الفقرة ١٧ أعلاه بغية القيام فعلاً بتزويد مؤتمر الأطراف بمعلومات علمية متصلة بالسياسات عن طريق لجنة العلم والتكنولوجيا. ويتطلب ذلك أيضاً وجود آلية تيسر الحوار بين هيئة التفاعل والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتتيح للهيئة التفاعل مع هيئات الاتفاقية المعنية بصنع القرارات أثناء اجتماعات لجنة العلم والتكنولوجيا التي تُعقد بالتعاون مع مؤتمر الأطراف. وهذا التفاعل بين العلوم والسياسات من شأنه أن يضمن توليف عمليات التقييم المواضيعية والتوصيات على نحو يجعلها متصلة اتصالاً كاملاً بالسياسات ومعروضة بالصيغة المناسبة وذات الصلة بالسياسات في مفاوضات مؤتمر الأطراف.

١٧- وبالتالي، تقترح هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الخطوات التالية لتنفيذ نموذج فصل فعال من حيث التكلفة لتقديم المشورة العلمية في قضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف إلى عملية صنع القرار في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. وفي هذه الخطوات أوجه تشابه مع الطريقة التي يعمل بها الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية للحصول على المشورة العلمية وتقديمها<sup>(٦)</sup>. والخطوات هي التالية (انظر المرفق أيضاً):

(٥) <<http://www.unccd.int/en/programmes/Science/International-Scientific-Advice/Pages/SPI-members.aspx>>

(٦) حقق الفريق الاستشاري العلمي والتقني نجاحاً فيما يخص عمليات الاستعراض المسندة إلى خبراء، وحلقات العمل المتخصصة الرامية إلى مراجعة الأعمال المسندة، أو الخبراء المكلفين بإجراء المشاريع، مثل وضع مجموعات بيانات أو أدوات برمجية. ويشارك الفريق بشكل وثيق في تحديد الاختصاصات بالتعاون مع أمانة مرفق البيئة العالمية ومن ثم في توجيه المشروع (عقد اجتماعات منتظمة مع المستشارين، واستعراض المشاريع، وإجراء استعراض مكثف للمشروع النهائي، وإعداد إحاطات إعلامية توجز عملية الاستعراض، وتقديم التوصيات إلى مرفق البيئة العالمية). ومع أن أعضاء الفريق الحاضرين نيابة عنه في المؤتمرات والفريق قد شاركوا عن كثب في بعض المؤتمرات المهمة، لا يستخدم الفريق المؤتمرات لإعداد الوثائق أو استعراضها.

(أ) يقرر مؤتمر الأطراف إخضاع موضوع علمي ما أو عدة مواضيع علمية للتقييم، بما في ذلك الاقتراحات التي تقدمها إليه هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات (مثل القضايا/الاحتياجات الملحة التي يمكن أن تُستنبط من تحليل السياسات وعمل الأخصائيين (الوقائع الميدانية) و/أو الأوساط العلمية (البحوث الموجبة))؛

(ب) يطلب مؤتمر الأطراف من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، بقيادة مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا وبدعم إداري ولوجستي من أمانة الاتفاقية، تحديد الطريقة الفضلى للمضي قدماً (المشار إليها فيما يلي باسم "الآلية") في إجراء عملية (عمليات) تقييم مواضيعية مطلوبة أو إعداد دليل (أدلة) للمستخدمين<sup>(٧)</sup>، أو في تيسير إجراء استعراض علمي من قبل النظراء، أو في توليف الأسس العلمية الحالية لأي مهمة ذات صلة مسندة إلى جهة ما (المشار إليها جميعها فيما يلي باسم "المهمة")؛

(ج) تختار هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الآلية الأنسب للاضطلاع بالمهمة المحددة وتطلب من أمانة الاتفاقية تكليف جهة ما بتنفيذ الآلية التي حددها الهيئة وفقاً لقواعد الأمم المتحدة ونظمها. ويفترض هذا، في جملة ما يفترضه، أن تدعم الهيئة جهود التكليف بتحديد نطاق العمل والخبرة المطلوبة والاختصاصات والأطر الزمنية والإنجازات المتوخاة. ويمكن أن تتخذ الآلية المحددة الخاضعة لإشراف هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات عدداً من الأشكال المختلفة، ومن بينها ما يلي:

١٦ خبير واحد أو فريق خبراء يساهمون في تنفيذ المهمة المسندة إليهما، بالتعاون الوثيق مع فريق هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الذي يشرف على تحقيق الهدف ذي الصلة. ويتولى الفريق مراجعة المشاريع وإعداد التوصيات المقدمة إلى لجنة العلم والتكنولوجيا بناءً على ما توصل إليه التقييم (انظر الفقرة ١٧ (ز) أدناه)؛

٢٠ اجتماع دولي واحد أو أكثر يضم خبراء ويتمتع بالبنية الملائمة للمهمة (مثل التفكير التصميمي، ومتجر الكتابة، والمقهي العالمي) بوصفه اجتماعاً قائماً بذاته أو مقترناً بمؤتمر علمي دولي قائم<sup>(٨)</sup> يستطيع استضافة اجتماع علمي عند الطلب أو بالتعاون مع اتفاقية مكافحة التصحر. وإذا تطلبت المهمة جمع معلومات من الأوساط العلمية، يمكن أن يقود الاجتماع خبراء رفيعو المستوى يسترشدون بهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات التي تحظى بإمكانية إشراك المشاركين في المؤتمر الأوسع إذا لزم الأمر. وإذا كانت المهمة أقرب إلى مرحلة الإنتاج الأولى، تقتصر

(٧) من الأمثلة على ذلك مسألة دليل للمستخدمين يتناول التعادل في تدهور الأراضي على المستوى القطري، أو أدلة وخيارات سياساتية لمعالجة مشكلة الأراضي المتدهورة بمختلف الدرجات التي وصلت إليها حدة التدهور.

(٨) ستبقى اجتماعات الخبراء هذه، على أهميتها المواضيعية، على هامش البرنامج الرسمي للمؤتمر المضيف. ولكن المؤتمر المضيف سيشجع منتظمي اجتماع الخبراء فرصة تقديم الإسهامات إلى البرنامج الرسمي للمؤتمر.

اجتماعات الخبراء هذه على بعض الخبراء الرفيعي المستوى الذين سيتناولون ما هو مطلوب بشكل جزئي أو كامل. ويشمل ذلك إعداد وثائق تحضيرية لاستهلال عملية تقييم أو إعداد دليل للمستخدمين على نحو ما يطلبه مؤتمر الأطراف (مثل إعداد مخطط الفصول ومشروع المحتويات خلال اجتماع فريق الخبراء من أجل وضع تقرير تقييمي أو دليل للمستخدمين على نحو ما يطلبه مؤتمر الأطراف). وستكفل هذه العملية استناد العمل الذي يضطلع به فريق خبراء لإعداد تقييم أو دليل للمستخدمين، منذ البداية، إلى فهم مشترك للاحتياجات الناشئة عما تقتضيه اتفاقية مكافحة التصحر. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل هذه العملية وسيلةً متفقاً عليها للمضي قدماً في تحديد كيفية تناول موضوع علمي أو تقني يستند إلى أحدث المعارف العلمية. وستكون المنتجات النهائية عبارة عن تقارير تقييم مواضيعية أو أدلة للمستخدمين يسلّمها الخبراء إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في غضون فترة محددة.

ومع أن اجتماعات الخبراء يمكن أن تكون أيضاً اجتماعات قائمة بذاتها، فإن ربطها بمؤتمر علمي جارٍ يمكن أن يحقق فوائد متبادلة للاتفاقية ولأبي من المؤتمرات المضيفة. وسيتيح هذا الربط إجراء مناقشات بين فريق الخبراء والأوساط العلمية الأوسع بشأن أي قضية حرجة وذلك بإفساح المجال أمام مساهمة العلماء الذين يحضرون المؤتمر المضيف. كما يستفيد المؤتمر المضيف من المعرفة المتعمقة التي يكتسبها من عمليات التفاعل بين العلوم والسياسات على المستوى الدولي، فضلاً عن احتياجات صانعي القرار، ليس فيما يخص تحديد العلوم التي توجد حاجة إليها فحسب، وإنما أيضاً فيما يخص معرفة كيفية تقديم هذه العلوم، بما في ذلك الإجراءات والأشكال اللازمة بوجه خاص لدعم عملية صنع القرار بفعالية. ومن شأن المناقشات التي تدور في الأوساط العلمية حول موضوع علمي متصل بالاتفاقية أن تُبرز بشكل أكبر النشاط العلمي المتصل بالاتفاقية الذي يجري خلال اجتماع الخبراء، ويؤدي ذلك إلى زيادة الوعي والاهتمام بهذه الأنشطة ويشجّع العلماء الذين يحضرون المؤتمر على المساهمة في عمليات الاستعراض اللاحقة التي يخضع لها تقرير التقييم المواضيعي أو دليل المستخدمين المنبثق عن هذه الاجتماعات. ويستفيد المؤتمر المضيف من عمليات التبادل العلمي المفيدة مع الأوساط العلمية المعنية بالاتفاقية ومن إبراز أوجه التفاعل بين العلوم والسياسات فيما يخص قضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف. كما تتيح إمكانية الارتباط بالمؤتمرات العلمية الجارية الفرصة لتكثيف الشبكة العالمية للمراسلين العلميين المعنيين بالاتفاقية على الصعيد الوطني؛

٣٤ اجتماع إقليمي واحد أو أكثر تنظمه مؤسسات أو شبكات علمية إقليمية معنية بتقييم الاحتياجات الإقليمية المحددة. ويمكن أن تتيح هذه الاجتماعات الإقليمية، عند الاقتضاء، الوصول إلى أشكال أخرى من المعارف اللازمة لتناول موضوع يطلبه مؤتمر الأطراف (بما في ذلك المعارف المحلية والتقليدية). ويمكن أن تكون هذه الاجتماعات الإقليمية قائمة بذاتها في سياق يحدده الإقليم المعني، أو يمكن أن تكون مكملة للعمل الجاري في اجتماعات الخبراء الدولية التي تشرف عليها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات.

واستناداً إلى النتائج والتوصيات المنبثقة عن اجتماعات الخبراء الدولية و/أو الإقليمية، تصدر هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، بالتشاور مع مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، توصية لتحديد ما إذا كان لأحد المؤتمرات العلمية التي تُعقد في إطار اتفاقية مكافحة التصحر من أجل تكملة العملية ما يستدعي عقده. ويمكن أن يكون شكل اجتماع المائدة المستديرة الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة العلم والتكنولوجيا في آذار/مارس ٢٠١٥، خلال انعقاد المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية، أحد الأشكال التي ستُعتمد مستقبلاً في المؤتمرات العلمية للاتفاقية التي يريها أصحاب مصلحة متعددون والتي ستُستخدم لمناقشة عمليات التقييم المواضيعية وأدلة المستخدمين التي يكون قد أعدها خبير كُلف بالمهمة أو فريق صغير من الخبراء يخضع عمله لإشراف هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات؛

(د) بعد اختيار الآلية الأنسب (انظر الأمثلة على الخيارات المتاحة المفصلة في الفقرة ١٧ (ج)) أعلاه، تحدّد هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الخبراء، كما تبحث بالتالي عن خبراء موصى بهم ممن يعملون في الشبكات والهيئات المعروفة بخبرتها في قضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف المتصلة بالموضوع، بما في ذلك المجموعة القائمة من الجمعيات العلمية، ومنظمات العلوم والمعارف، والهيئات الأكاديمية، والشبكات الأخرى. وسيُعدى هؤلاء الخبراء إلى الاضطلاع بالمهمة (المهام) اللازمة للمساعدة على ردم الهوة بين العلوم والسياسات في إطار الآلية المختارة؛

(هـ) حلماً تتلقى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات النتائج التي توصل إليها الخبراء، تحرص الهيئة، بدعم إداري من أمانة الاتفاقية، على إخضاع النواتج (مثل تقرير التقييم المواضيعي أو دليل المستخدمين) لعملية استعراض دولية ومستقلة. ويمكن مثلاً أن تنظّم عملية الاستعراض هذه، التي تشرف عليها هيئة التفاعل، بالشكلين التاليين: (١) عملية استعراض إلكترونية دولية مفتوحة (مشابهة لعمليات الاستعراض التي يجريها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية)؛ و(٢) دعوة توجّه إلى

الخبراء أو المؤسسات أو الشبكات المعروفة ببحرتهما في المجال المطلوب تناوله<sup>(٩)</sup>. ويمكن أن يُعتبر النهج الابتكاري الذي اتّبعه منظمو المؤتمر العلمي الثالث للاتفاقية فيما يخص إخضاع التقرير التوجيهي<sup>(١٠)</sup> الذي أُعدّ من أجل هذا المؤتمر لعملية استعراض يتولاها أعضاء من هيئة التفاعل، بين العلوم والسياسات، واللجنة الاستشارية العلمية للمؤتمر، وخبراء خارجيون تعيّنهم اللجنة الاستشارية العلمية، نموذجاً رائداً ناجحاً لتنفيذ عملية الاستعراض الدولية المستقلة هذه في المستقبل عن طريق هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات؛

(و) تطلب هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات من مُعدّ (مُعدّي) تقرير التقييم المواضيعي أو دليل المستخدمين مراعاة نتائج عملية الاستعراض وتقديم تقرير نهائي في موعد محدد؛

(ز) تكلف لجنة العلم والتكنولوجيا هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بوضع تقرير توليفي ومقترحات في شكل ذي صلة بالسياسات واستناداً إلى التقرير النهائي للتقييم المواضيعي أو دليل المستخدمين. وستحدّد هذه التقارير التوليفية الوسائل التي يمكن أن تحدث أثراً على أرض الواقع عند تنفيذ الخيارات المقترحة للسياسات. ويمكن تقسيم التقرير التوليفي والمقترحات التي تضعها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، بحسب الجمهور المستهدف (مثلاً توصيات منفصلة للأخصائيين والعلماء، وخيارات السياسات للأطراف) مما يزيد من تركيزها ويحسن تطبيقها العملي على جميع المستويات؛

(ح) يقدّم مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا التقرير التوليفي، بما في ذلك خيارات السياسات، إلى اللجنة أثناء اجتماعاتها التي تعقد بالتزامن مع دورات مؤتمر الأطراف والتي تتيح إجراء حوار بين الأطراف وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بشأن التبعات السياسية للنتائج العلمية وأدلة المستخدمين. وتلقي هذه العملية الضوء على ولاية الهيئة في ربط العلوم بعملية صنع القرارات وذلك من أجل تعزيز الأثر الملموس للعلوم على عملية صنع القرارات في إطار الاتفاقية عن طريق إعداد توصيات مركزة تساعد الأطراف على وضع خيارات السياسات استناداً إلى الإسهامات العلمية؛

(ط) تقدّم لجنة العلم والتكنولوجيا التقرير التوليفي والتوصيات إلى مؤتمر الأطراف.

١٨- ومن شأن الخطوات المحدّدة لتطبيق نموذج فصل فعال من حيث التكلفة هدفه رفق عملية صنع القرار في إطار الاتفاقية بعلوم التصحر/تدهور الأراضي والجفاف، على النحو المبين في

(٩) من الأمثلة على ذلك يكلف الفريق الاستشاري العلمي والتقني جهة ما بإجراء عمليات استعراض (أي يدفع أجراً لخبراء معروفين يعادل يومين إلى خمسة أيام عمل مقابل إجرائهم استعراضاً للنظر).

(١٠) M.S. Reed and L.C. Stringer, *Impulse Report for the Third UNCCD Scientific Conference on: "Combating Desertification/Land Degradation and Drought for Poverty Reduction and Sustainable Development: the Contribution of Science, Technology, Traditional Knowledge and Practices"* (Montpellier, France, Agropolis International, 2015) متاح من خلال الرابط التالي: <<http://3sc.unccd.int/documents-outputs/preparatory->>.documents>

الفقرة ١٧ أعلاه، أن تفصل إسداء المشورة العلمية عن الاجتماعات السياسية من دون أن تفصل استخلاص النتائج العلمية المتصلة بالسياسات عن العملية السياسية. وثمة سابقة لذلك، إذ استُخدمت هذه العملية في النهج النموذجي الذي اتّبعه الفريق العامل المخصص بشأن مواصلة مناقشة الخيارات المتعلقة بإسداء مشورة علمية تركز على قضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف<sup>(١١)</sup>. وبالتالي ترى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن أعمال الخبراء المقبلة بشأن القضايا العلمية ذات الصلة بالاتفاقية يمكن أن تكون منفصلة عن الدورات الرسمية المتعلقة بالاتفاقية وعن الاجتماعات التي تعقدها لجنة العلم والتكنولوجيا بين دورات المؤتمر، شرط اتباع الخطوات التي يرد وصفها في الفقرة ١٧ أعلاه وقيام هيئة التفاعل بالإشراف على عملية التقييم بقيادة مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا وبدعم إداري من أمانة الاتفاقية. ومن شأن نموذج الفصل المؤسسي هذا أن يضفي على التخطيط طابعاً ثابتاً يركن إليه المنظمون والمشاركون المنخرطون في الأعمال التي يقتضيها كل اجتماع خبراء. ومن شأنه أيضاً أن يضمن أن التغييرات المبلغ عنها قبل فترة قصيرة والناجمة عن الاحتياجات السياسية (أ) لا تؤثر على تنظيم اجتماعات الخبراء أو على شكلها؛ و(ب) تتسم بالفعالية من حيث التكلفة والتنظيم بما يسمح للعلماء بعقد اجتماعات أصغر حجماً (انظر الفقرة ١٧ (ج) أعلاه)؛ و(ج) تقدّم تقارير مركزة ذات صلة بالسياسات تستند إلى قاعدة علمية قوية وتقدّم في حينها، وتوصيات قوية عن طريق ما يلي:

(أ) تحديد المواضيع المتصلة بالاتفاقية والمستندة إلى المعرفة العلمية، مما يكشف أيضاً القضايا الناشئة في مجال السياسات؛

(ب) التوزيع الواضح للمسؤوليات فيما يخص كيفية تنظيم عمليات التقييم المواضيعية وأدلة المستخدمين على نحو ما يطلبه مؤتمر الأطراف. وسيقود ذلك إلى الاضطلاع بأنشطة علمية متصلة بالاتفاقية تتوخى الاقتصاد في الوقت والتكلفة؛

(ج) جعل الأوضاع المتصلة بالميزانية أوضاعاً متيقناً منها لتنظيم آليات عملية من قبل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات وإشراف مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، مما يعزز من فعالية إجراء عملية تقييم مواضيعية متصلة بالسياسات أو إعداد أدلة للمستخدمين؛

(د) خفض التكاليف التنظيمية التي تنشأ عن الآلية العلمية لإجراء عمليات تقييم مواضيعية أو وضع أدلة للمستخدمين فيما يتصل بقضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف، وذلك من خلال الاستفادة الكاملة من الجوانب التنظيمية واللوجستية لأي من الآليات المستخدمة في مؤتمرات مضيئة على الصعيد الدولي أو الإقليمي؛

(هـ) إنتاج تقارير تقييم مواضيعية وأدلة مستخدمين قوية بتكليف خبراء أفراد أو فريق صغير من الخبراء بإعدادها؛



- (و) زيادة تحفيز العلماء على المشاركة والمساهمة في الأنشطة العلمية التي تُنفَّذ في إطار الاتفاقية، وذلك بضمان توافر أوضاع متيقن منها في مسارات مساهماتهم (ومن ذلك وجود أفرقة خبراء تعنى بمواضيع مركزية، وعمليات استعراض، ومؤتمرات علمية دولية)؛
- (ز) إشراك أصحاب المصلحة المعنيين المنتهين إلى الأوساط العلمية القائمة أو منظمات العلوم والمعرفة أو الشبكات المعروفة بجزئتها؛
- (ح) تخصيص وقت كاف للعروض والمناقشات العلمية التي تعكس خبرة مجموعة كبيرة من الخبراء في أي قضية من القضايا المتعلقة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف؛
- (ط) إعداد تقارير توفيقية متصلة بالسياسات وتوصيات مركزية تستفيد منها عملية صنع القرار في إطار الاتفاقية، وذلك عن طريق هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات ولجنة العلم والتكنولوجيا؛
- (ي) إبراز الجهود المبذولة في إطار الاتفاقية لوضع سياسات تستند إلى أحدث ما توفره العلوم.

## خامساً- الاستنتاجات والمقترحات

١٩- كان للاستثمارات في المؤتمرين العلميين الأول والثاني للاتفاقية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على عملية صنع القرار في إطار الاتفاقية (انظر الوثيقة ICCD/COP(12)/CST/INF.2<sup>(١٢)</sup>). وثمة إمكانية لتحسين هذا الاتجاه الإيجابي. وبالتالي فإن القضايا المتصلة ببنية المؤتمرات العلمية الأول والثاني والثالث للاتفاقية وبتمويلها قد دفعت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات إلى وضع نموذج يفصل اجتماعات الخبراء المستقبلية عن الدورات الرسمية التي تعقدها لجنة العلم والتكنولوجيا، بغية تحسين تقديم المشورة الجيدة وفي الوقت المناسب إلى عملية صنع القرارات في إطار الاتفاقية بشأن القضايا العلمية والسياساتية الناشئة المتعلقة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف. ومن أجل ضمان مراعاة احتياجات الاتفاقية مراعاة كاملة في عمل الخبراء الأفراد أو اجتماعات الخبراء المنفصلة التي تعقد خارج نطاق الدورات الرسمية للاتفاقية، ستتولى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الإشراف على هذا العمل بقيادة مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا وبدعم إداري من أمانة الاتفاقية.

٢٠- وقد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا بالتالي في النظر في المقترحات التالية المتعلقة بنموذج فصل فعال من حيث التكلفة أعدته هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، وقد جاء

(١٢) بما أن المؤتمر العلمي الثالث لاتفاقية مكافحة التصحر عُقد في آذار/مارس ٢٠١٥، فمن السابق لأوانه تقييم آثار استنتاجاته على عملية صنع القرار الجارية في إطار الاتفاقية.

نتيجة تقييم للهياكل التي نظمت المؤتمرات العلمية الأول والثاني والثالث لاتفاقية مكافحة التصحر، بغية تحسين تقديم المشورة العلمية في قضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف دعماً لعملية صنع القرار الجارية في إطار الاتفاقية:

*المقترح ١*: تُفصل الاجتماعات العلمية المقبلة عن الدورات الرسمية للجنة العلم والتكنولوجيا. ويمكن أن تتخذ هذه الاجتماعات العلمية شكل اجتماعات خبراء قائمة بذاتها أو اجتماعات خبراء تُعقد بالتزامن مع المؤتمرات العلمية الدولية الجارية؛

*المقترح ٢*: ينبغي توسيع نطاق ولاية هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، المحددة في القرار ٢٣/م أ-١١، الفقرة ٣، للسماح للهيئة بأن تقوم، تحت إشراف مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، بما يلي: (١) تقديم إرشادات مواضيعية واضحة ومحددة إلى لجنة العلم والتكنولوجيا بشأن متطلبات المعرفة العلمية (مثل عمليات التقييم المواضيعية، والدراسات العلمية، وأدلة المستخدمين) لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛ و(٢) تحديد الطريقة الفضلى للمضي قدماً (مثل تكليف خبراء أفراد أو فريق خبراء، وتنظيم اجتماعات خبراء، وتشجيع المؤسسات أو الشبكات العلمية الإقليمية على تنظيم اجتماعات إقليمية) لتلبية هذه المتطلبات المعرفية؛ و(٣) اختيار الخبراء بما في ذلك من الجمعيات العلمية ومنظمات العلوم والمعرفة والشبكات المعروفة بخبرتها في قضايا التصحر/تدهور الأراضي والجفاف؛

*المقترح ٣*: يخضع كل ناتج من النواتج العلمية المعدة بإشراف هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لعملية استعراض دولية مستقلة؛

*المقترح ٤*: تنظم الدورات المقبلة للجنة العلم والتكنولوجيا بطريقة تيسر الحوار بين الأطراف وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بشأن الآثار السياسية للنواتج العلمية وتتيح وضع توصيات ذات صلة بالسياسات؛

*المقترح ٥*: ينبغي لمكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، بدعم من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، أن يرصد بصورة منتظمة الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل المترتبة على الأنشطة العلمية الجارية من أجل اتفاقية مكافحة التصحر.

## النموذج المقترح لتقديم المشورة العلمية إلى عملية صنع القرار في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

